Document: EB2018/123/R.11/Rev.1
Agenda: 5(b)(ii)
Date: 17 April 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية مالي من أجل مشروع التمويل الشمولي في سلاسل القيمة الزراعية في مالي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Philippe Remy
مدير البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2629 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.remy@ifad.org

Karim Sissoko
موظف البرنامج القطري
المكتب القطري للصندوق، مالي
رقم الهاتف: 66 035 645 223+
البريد الإلكتروني: k.sissoko@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة
روما، 16-17 أبريل/نيسان 2018

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 3

ثانيا– وصف المشروع **3**

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 3

باء– الهدف الإنمائي للمشروع 4

جيم– المكونات/النتائج 4

ثالثا– تنفيذ المشروع **5**

ألف– النهج 5

باء– الإطار التنظيمي 6

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 7

هاء– الإشراف 8

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **8**

ألف– تكاليف المشروع 8

باء– تمويل المشروع 9

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 10

دال– الاستدامة 10

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 11

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **11**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 11

باء– المواءمة والتنسيق 11

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 12

دال– الانخراط في السياسات 12

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **13**

سابعا– التوصية **13**

الذيول

الذيل الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الذيل الثاني – الإطار المنطقي ونظرية التغيير

خريطة منطقة المشروع

جمهورية مالي

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة أعدها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 21-02-2018

جمهورية مالي

مشروع التمويل الشمولي في سلاسل القيمة الزراعية في مالي

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق
المقترض:	جمهورية مالي
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	105.5 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	15.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 22.9 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة منحة الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمل الديون:	15.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 22.9 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	تيسيرية للغاية: معفى من الفوائد ولكنه يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة، ويبلغ أجل سداده أربعين (40) سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر (10) سنوات.
فجوة التمويل	10.4 مليون دولار أمريكي
الجهات المشاركة في التمويل	حكومة الدانمرك، ومؤسسات التمويل الريفي، ومؤسسة ABC Microfinance–Babyloan للتمويل الصغير، القطاع الخاص
مبلغ التمويل المشترك	حكومة الدانمرك: 21.6 مليون دولار أمريكي مؤسسات التمويل الريفي: 15.5 مليون دولار امريكي مؤسسة ABC Microfinance–Babyloan للتمويل الصغير: 0.4 مليون دولار أمريكي القطاع الخاص: 5.4 مليون دولار امريكي
مساهمة المقترض	4.6 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين	1.9 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	الصندوق

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية مالي من أجل مشروع التمويل الشمولي في سلاسل القيمة الزراعية في مالي، على النحو الوارد في الفقرة 56.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية مالي من أجل مشروع التمويل الشمولي في سلاسل القيمة الزراعية في مالي

1- إن الغرض من مشروع التمويل الشمولي في سلاسل القيمة الزراعية في مالي، والذي شارك الصندوق ومملكة الدانمرك في تمويله، هو توسيع نطاق إنجازات برنامج التمويل الريفي الصغري الممول من الصندوق وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الموجه من القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل الممول من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية.

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

2- على الرغم من نمو الاقتصاد بنسبة 5.4 في المائة عام 2016، تحتل مالي المرتبة 137 من أصل 162 بلدا على مؤشر التنمية البشرية. وتواجه البلاد تحديات إنمائية كبيرة لا يمكن معالجتها إلا من خلال زيادة إنتاج الثروة المحلية ومكافحة الفقر.

3- منذ عام 2012، واجهت مالي أيضا خطر التقسيم الإقليمي بسبب التمرد المسلح وحالات انعدام الأمن. وعلى الرغم من هذا الوضع، فقد حافظ الصندوق والدانمرك على حافظة نشطة، حيث نقلا عملياتهما إلى المناطق الوسطى والجنوبية من البلد.[1] وتحت رعاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يجري تنفيذ جدول أعمال لمواصلة اتفاق السلام الذي يوفر أرضية ينبثق منها الأمل في أن يتحسن الوضع الاجتماعي والسياسي – رغم أن هذا التحسن يستغرق وقتاً ليظهر إلى الوجود.

4- يساهم القطاع الزراعي بنسبة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل 80 في المائة من السكان، ولا سيما في المزارع الأسرية السيئة التجهيز التي تقل عن 5 هكتارات. ويمتلك هذا القطاع إمكانيات كبيرة لم تُحقق بعد. وتشمل القيود التي تواجهها التنمية: (1) المخاطر المناخية وضعف إدارة الموارد الطبيعية؛ (2) التكثيف المحدود للزراعة، وعدم كفاية استخدام الأسمدة والبذور المحسنة، ومشاكل حيازة الأراضي، وانخفاض مستوى المكننة، ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية؛ (3) بنية تحتية غير كافية وبالية؛ (4) الحاجة إلى بناء القدرات، خاصة بالنسبة لمنظمات المنتجين.

[1] اضطر الصندوق إلى تعليق التدخلات في إطار برنامج التمويل الريفي الصغري في إقليم تمبكتو إثر أعمال التخريب التي أثرت على مؤسسات التمويل الأصغر الشريكة، مما تسبب في خسائر مالية قدرت بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي. ومع تزايد حالة انعدام الأمن في مناطق موبتي، أصبح من المستحيل نشر أي أنشطة أو القيام بأي إشراف ميداني.

5- تشجع سياسة التنمية الزراعية في مالي، التي أُعتمدت عام 2013، التحول الزراعي من خلال التكثيف المستدام لنظم الزراعة وتحقيق المستوى الأمثل من القيمة المضافة على شكل التخزين والمعالجة والتسويق. وتركز السياسة على ما يلي: (1) تشجيع تحديث الزراعة الأسرية والمشروعات الزراعية لصالح ظهور قطاع صناعي زراعي مهيكل وتنافسي يتكامل مع الاقتصاد دون الإقليمي؛ (2) تنمية سلاسل القيمة عن طريق تحسين تنظيم الإنتاج والتخزين والتصنيع والتسويق. ويُعد تغير المناخ أولوية شاملة في إطار هذه السياسة.

6- في هذا السياق، يُعد وصول الجهات الفاعلة في القطاع الزراعي إلى التمويل عاملاً رئيسياً في نجاح التحول في الزراعة الأسرية. ولا يزال الوصول إلى هذا التمويل محدودا للغاية، حيث لا يتعدى الادماج المالي في المناطق الريفية 20 في المائة فقط. كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في الوصول إلى التمويل: ففي عام 2016، تمت تعبئة 60 في المائة من الائتمان المصرفي لأنشطة قطاع الخدمات وأقل من 1 في المائة للزراعة. وغالباً ما يقتصر التمويل المتاح على الائتمان قصير الأجل، والذي لا يسمح بهيكلة الاستثمار في مجالات مثل المعدات والبنية التحتية.

7- كما هو موضح في نظرية التغيير (انظر الذيل)، يعزى هذا الوضع بشكل رئيسي إلى الأزمة في قطاع التمويل الأصغر، والتي تفاقمت بسبب الأزمة السياسية التي بدأت عام 2012. وتشمل العوامل الأخرى المساهمة وجود صعوبات في وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى الإقراض، وإحجام القطاع المصرفي عن دعم مشاريع الزراعة والأغذية الزراعية في مناخ أعمال يطبعه انعدام الأمن، وتزايد آثار تغير المناخ. ونتج عن ذلك زيادة تهميش الفئات المحرومة، بما في ذلك النساء والشباب، ونزوح العديد من شباب الريف نحو قطاع غير رسمي لا مستقبل له. وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في التطور في ظل هذا السياق، فيما يعتبر أداء سلاسل قيمة الزراعة الغذائية وسلاسل القيمة الزراعية غير كاف لتحقيق التحول المنشود وإحداث تحديث في القطاع الزراعي في مالي.

8- لذلك سيتطلب إحداث تحول في القطاع الزراعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة – لا سيما أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5 و10 و13 – التدخل لتحقيق الإدماج المالي للسكان الريفيين ومؤسسات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة لمساعدتهم في الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لتطويرهم، وبالتالي تحديث القطاع. ولتحقيق هذه الغاية، سوف يعمل المشروع على توسيع نطاق الدروس المستفادة في إطار برنامج التمويل الريفي الصغري الممول من الصندوق من حيث الادماج المالي ودعم السياسة الوطنية للتمويل الصغري، فضلاً عن الدروس المستفادة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الموجه من القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل.

9- أظهر برنامج التمويل الريفي الصغري أن منهجية دعم المجموعات المحرومة إلى جانب إعادة هيكلة قطاع التمويل الأصغر زاد من الإدماج المالي لسكان الريف الذين يعيشون في منطقة المشروع بنسبة تقترب من 40 في المائة. في حين وضع برنامج دعم النمو الاقتصادي الموجه من القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل أدوات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة مشروعات الزراعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة، لتحسين معالجة المنتجات الزراعية وإضافة القيمة إليها. وقد دعم هذا البرنامج أكثر من 200 مشروع من المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة حيث أصبح بإمكانها الوصول إلى ائتمان مصرفي وإعانات على شكل معدات. وقد تميز برنامج دعم النمو الاقتصادي الموجه من القطاع الخاص وتعزيز

فرص العمل بالإبداع من خلال تسهيله هيكلة وتمويل المشاريع التي تركز على دمج العديد من الجهات الفاعلة المختلفة في سلسلة القيمة.

10- عند التقاء برنامج التمويل الريفي الصغري وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الموجه من القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل، فإن المشروع يمكنه إحداث نقلة نوعية نموذجية من خلال الجمع بين نهجيهما. فمن خلال دعمه لنشر الوعي المالي بين المنتجين الصغار ووصولهم إلى القروض الزراعية قصيرة الأجل، يشجع المشروع الشراكات بين منظماتهم والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تعمل في مرحلتي ما قبل الإنتاج وما بعده. وسيدعم المشروع بناء قدرات مختلف الجهات الفاعلة – منظمات المنتجين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على سبيل المثال – ووضع خطط أعمال مشتركة والوصول إلى تمويل متوسط الأجل لتحفيز التحول الحقيقي في قطاع الزراعة والزراعة الغذائية في مالي. وسيؤدي دمج التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ إلى تمكين الجهات الفاعلة من أخذ المخاطر المناخية في الاعتبار وإجراء استثمارات مسؤولة ومستدامة.

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

11- يتماشى هذا المشروع مع الركيزة الثانية من المذكرة الاستراتيجية القطرية للصندوق في مالي، والتي تدعو إلى تحسين الإدماج المالي الريفي من خلال دعم وصول أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع الصغرى إلى خدمات مالية ملائمة لاحتياجاتهم لبدء أو تطوير أنشطتهم الاقتصادية.

12- كما أنه يتماشى مع برنامج القطاع الخاص بين مالي والدانمرك للفترة 2019–2022، والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشمولي الذي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل في القطاع الزراعي والصناعي الزراعي.

ثانيا– وصف المشروع

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

13- سيعتمد المشروع نهجين للاستهداف الجغرافي: سيقوم النهج الأول، في إطار المكون 1 ، بتوسيع نطاق مكاسب برنامج التمويل الريفي الصغري إلى خمسة أقاليم (كوليكورو، سيكاسو، كايس، سيغو، موبتي) بدءاً من السنة الأولى؛ وسيقوم النهج الثاني ، في إطار المكون 2، بتعزيز الشراكات ضمن سلاسل القيمة. وسيتم الاستهلال بنهج تدريجي من خلال برنامج تجريبي مدته 18 شهراً لتجربة النهج والأدوات المالية في إقليمين (كوليكورو وسيكاسو) قبل توسيعه ليشمل الأقاليم الثلاثة المتبقية.

14- سيصل المشروع إلى 440 000 مستفيد مباشر من المجموعات المحرومة، والمزارع الأسرية الريفية، والمنظمات المهنية (التعاونيات والاتحادات والفيدراليات)، ومشروعات القطاع الخاص الزراعية. وسيعطي هذا النهج الأفضلية للنساء والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة، حيث تمثل كل مجموعة من هاتين المجموعتين نسبة 50 في المائة على الأقل من المستفيدين من المشروع.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

15- يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة الإدماج المالي لأصحاب الحيازات الصغيرة ولمشروعات الزراعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة في مالي. ويتوقع الوصول إلى نتيجتين: (1) تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم إلى الخدمات المالية المناسبة؛ (2) إرساء منظمات المنتجين لشراكات إنتاجية مربحة ومستدامة مع القطاع الخاص والنظم المالية.

16- من حيث التأثير، سيساهم المشروع فيما يلي: (1) جلب 000 440 من أصحاب الحيازات الصغيرة و360 من المنظمات المهنية الزراعية إلى النظام المصرفي في منطقة المشروع؛ (2) إحداث خمسة منتجات مالية دائمة في مجالات الادخار والائتمان والتأمين الأصغر؛ (3) إحداث حافظة ائتمانية ريفية، بالتعاون مع مؤسسات التمويل الريفية، لا تقل عن 20 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في الإقراض بنهاية المشروع؛ (4) تعبئة 5 مليارات فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في الإقراض بنهاية المشروع؛ (5) تعبئة 5 مليارات فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من المدخرات الآتية من المودعين الصغار؛ (6) بناء قدرات 000 36 فرد من أصحاب الحيازات الصغيرة بالاشتراك مع القطاع الخاص وزيادة دخل ما لا يقل عن 000 22 فرد من أصحاب الحيازات الصغيرة في المنظمات و500 4 من شباب الريف في الأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الريفية الصغيرة؛ (7) تحقيق الاستقلال التشغيلي لست من مؤسسات التمويل الريفي.

17- سيتمكن أكثر من 000 40 منتج من الوصول إلى تمويل للتكيف مع تغير المناخ في إطار المشروع. ويتمثل الغرض الآخر من تمويل تغير المناخ في زيادة الاهتمام بالمخاطر المناخية في سياسة التمويل الأصغر الوطنية ودعم إنشاء ترتيبات وطنية في شكل ميثاق أخضر يستجيب لمخاطر المناخ والشواغل البيئية والاجتماعية والتسييرية لمؤسسات التمويل الأصغر في مالي.

جيم- المكونات/النتائج

18- ستنتظم أنشطة المشروع في ثلاثة مكونات:

19- **المكون 1 – تطوير الخدمات المالية الريفية.** وتتمثل النتيجة المتوقعة من وراء هذا في تحسين حصول أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم على خدمات مالية مكيفة. وسيساهم تنفيذ هذا المكون في زيادة الإدماج المالي من 20 في المائة الموجودة حالياً إلى 35 في المائة عام 2024. كما سيكون له تأثير على نشر الوعي المالي بين المجموعات المستهدفة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سيكون له تأثير مباشر على جودة الحافظة ودوام الامداد.

20- لتحقيق هذه الغاية، سيواصل المشروع العمل على إعادة هيكلة قطاع التمويل الأصغر من خلال الدعم المؤسسي لتنفيذ السياسة الوطنية للتمويل الصغري، وزيادة الإقراض إلى مؤسسات التمويل الأصغر من خلال الرسملة ودعم تشغيل صندوق إعادة تمويل مؤسسات التمويل الأصغر، ودعم إحداث منتجات جديدة (منتجات الإيجار الصغير، والتأمين، والتمويل الأخضر) وتحديث مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق أتمتة عملياتها، بما في ذلك استخدام الهاتف المحمول.

21- **المكون 2 – الاستثمار الإنتاجي في سلاسل القيمة.** سيؤدي هذا المكون إلى إحداث نقلة نوعية نموذجية يؤيدها المشروع من خلال النتيجة التالية: قيام منظمات المنتجين، المؤلفة أساساً من أصحاب الحيازات الصغيرة المدعومين بموجب المكون 1، بإحداث شراكات إنتاجية مربحة ومستدامة مع القطاع الخاص والنظام المالي.

22- ستتشكل تدخلات المشروع من بناء قدرات منظمات المنتجين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاضطلاع بالشراكات، وسيحدث ما يلي: (أ) المساعدة التقنية في مجال التعاقد بين الجهات الفاعلة، وهيكلة وتمويل ورصد خطط الأعمال؛ (ب) آلية تمويل الاستثمار. وسيوفر المشروع تسهيلات لتشجيع الجهات الفاعلة على القيام باستثمارات أكثر صمودا واستدامة.

23- **المكون 3 – التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة.** سيتضمن هذا المكون جميع الترتيبات الخاصة بالتخطيط التقني، والتنسيق التشغيلي، والإدارة التسييرية والائتمانية، والرصد والتقييم، والاتصالات والرسملة. وسيتم تنفيذ هذا المكون من خلال نهج برنامجي باستخدام الترتيبات المطبقة في المشروعات الأخرى في الحافظة.

ثالثا– تنفيذ المشروع

ألف– النهج

24- صُمم المشروع لاستهلال الأنشطة عند الانتهاء من برنامج التمويل الريفي في سبتمبر/أيلول 2018. والهدف من ذلك هو زيادة المكاسب في إطار برنامج التمويل الريفي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الموجه من القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل، إلى جانب تعزيز نهج ابتكاري لريادة الأعمال الريفية والإدماج المالي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فضلا عن إرساء الشراكة والتعاقد بين منظمات المنتجين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبهذه الطريقة، سوف يعمل المشروع على تحقيق ما يلي: (1) توسيع نطاق نهج الإدماج المالي لصالح الفئات المحرومة وكذا آلية إعادة التمويل لتمكين مؤسسات التمويل الأصغر من توزيع الائتمان على أكبر عدد من صغار المزارعين، ولا سيما النساء والشباب؛ (2) تعزيز القدرات التسييرية والإدارية لدى المنظمات المهنية الزراعية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقدرتها على تحمل الديون، وجدارتها الائتمانية في الشراكات الإنتاجية وفي علاقتها مع المؤسسات المالية؛ (3) تسهيل الوصول إلى فرص التحالفات التجارية من أجل الاستثمار المشترك وتأسيس مشروعات مع القطاع الخاص في جميع سلاسل القيمة الزراعية؛ (4) تسهيل رسملة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى الائتمان المصرفي. كما سيعتمد تنفيذ المشروع، وخاصة المكون الثاني، على خطط الأعمال التي تضمن عوائد الاستثمار. ومن هذا المنظور، يهدف المشروع إلى اتباع منهج للتدريس/التعلم، طويل الأجل، تكتسب فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أفضل الممارسات في التخطيط وإدارة الاستثمار بهدف تحقيق النمو والاستقلال المالي، والاندماج المستدام في سلاسل القيمة.

25- سيتم ربط المكونين 1 و2 بالأدوات المالية المهيكلة بطريقة تضمن وصول منظمات المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة على نحو مستدام إلى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الريفي. وستمكن الحوافز المالية الواردة في المكون 2 منظمات المنتجين وشركائهم من القطاع الخاص من التغلب على القيود

المفروضة على الوصول إلى الخدمات المالية الإنتاجية ومن أن يصبحوا عملاء جديرين بالائتمان على المدى الطويل.

26- كما سيأخذ المشروع في الحسبان الاعتبارات المناخية على أساس شامل وذلك بتيسير وصول المجموعة المستهدفة إلى تمويل خاص بالاستثمارات في التكيف مع تغير المناخ. وسيدرج المشروع معايير بيئية واجتماعية وتسييرية في الاستراتيجيات المتعلقة بالشراكات الخاصة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل الأصغر لخلق فلسفة استثمارية مسؤولة، تماشيا مع التوصيات المدرجة في مذكرة الصندوق بشأن الإجراءات البيئية والاجتماعية والمناخية.

27- بالنظر إلى نطاقه، وعن طريق إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية بالتمويل الزراعي، سيقدم المشروع الدعم لعملية الانتقال في قطاع الزراعة التي دعت إليها سياسة التنمية الزراعية في مالي.

باء- الإطار التنظيمي

28- سيكون هذا المشروع تحت: (1) الإشراف الإداري والتشغيلي لوزارة الزراعة، بصفتها الوكالة المنفذة؛ (2) الإشراف المؤسسي لوزارة الاستثمار وتعزيز القطاع الخاص التي ستترأس اللجنة التوجيهية. وسيتم إنشاء جهة مرجعية في وزارة الاقتصاد والمالية لرصد الدعم لإعادة هيكلة قطاع التمويل الأصغر وتعزيز ضوابط القطاع والإشراف عليه.

29- سيعتمد المشروع نهجا برنامجيا لإدارة الحافظة القطرية لتحسين فعالية مخصصات المشروع وأدائه وأثره. وسيبدأ هذا النهج بما يلي: (1) إنشاء وظائف هندسية دائمة للمشروع على مستوى البرنامج القطري؛ (2) أنشطة المشاركة المستهدفة مع مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال، والذي يعنى بالكفاءات والموارد كجزء من ترتيبات التنفيذ على الميدان. وسيتقاسم المشروعان مقراً في باماكو وستكون لهما مكاتب فرعية مشتركة في الأقاليم، حيث سيكون مقرها هو المجالس الإقليمية.

30- سيستند تنفيذ المشروع إلى حد كبير إلى مقدمي الخدمات الخارجيين مثل: (1) المنظمات غير الحكومية الوطنية من أجل التدريب الاجتماعي والاقتصادي والتوعية بالمخاطر المناخية لصالح المجموعات المحرومة، وبناء قدرات منظمات المنتجين داخل إطار الشراكات الإنتاجية، ودعم إعداد خطط الأعمال عن طريق أصحاب المشاريع الريفيين الشباب والشراكات القائمة على التعاقد البسيط؛ (2) شركات استشارية وطنية لتيسير الاستثمار المشترك وشراكات المشروعات المشتركة، ودعم إعداد خطط الأعمال وتنفيذها لصالح الشراكات بين المنتجين من القطاع العام والقطاع الخاص، ولصالح المشروعات المشتركة؛ (3) شركات استشارية دولية تقدم المساعدة التقنية لتنفيذ المكون 2، ودعم أتمتة الخدمات المالية، وصياغة منهجيات للمنتجات المالية، ودعم مؤسسات التمويل الأصغر، ومنظمات المنتجين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لإجراء تحليلاتها الخاصة بالضعف أمام تغير المناخ وتحديد فرص للتكيف مع هذا التغير.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

31- سيتم التخطيط للأنشطة على أساس خطط العمل والميزانيات السنوية. وسيضمن هذا تسلسل الأنشطة على أساس سنوي وتخصيص الموارد المناسبة لها لتحقيق النتائج المرجوة. وسيتم إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية بطريقة تشاركية تشمل جميع أصحاب المصلحة لضمان ما يلي: (1) تقاسم الأهداف المحددة من

قبل جميع الجهات الفاعلة المعنية؛ (2) مساهمة الأنشطة التشغيلية والاستراتيجيات المنفذة في تحقيق هذه الأهداف؛ (3) وعي جميع الجهات الفاعلة بأدوارها في تنفيذ خطط العمل والميزانيات السنوية.

32- سيتم وضع نظام الرصد والتقييم بما يتماشى مع النهج البرنامجي بالتنسيق مع مشروع التدريب المهني لشباب الريف ودعم العمالة وريادة الأعمال، وبالارتباط مع نظام الرصد والتقييم في الحافظة. وسيجري تهيئته بطريقة توفر معلومات وتحليلات مفيدة لتوجيهه واستعراضه وتقييمه، وسيكون أداة إدارية مستندة إلى النتائج.

33- **إدارة المعرفة.** يعد هذا المشروع مشروعا ضخما يقترح توسيع نطاق مكاسب كلا من برنامج التمويل الريفي الصغري وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الموجه من القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل، وكذا وضع نهج ابتكارية للإدماج المالي الريفي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المناخية والمعايير البيئية والاجتماعية والتسييرية. وسيتيح الرصد والتقييم لأنشطة المشروع ونواتجه ومخرجاته وأثره تحديد النجاحات والقيود والدوافع، وهو ما سيوفر أرضية للتعلم. وسيعمل المشروع من خلال ربط التنفيذ والرصد والتقييم وإدارة المعرفة والاتصال على إيجاد طرق لزيادة التعلم لصالح جميع المشاركين في التنفيذ.

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

34- تصنف المخاطر الكامنة في البلد على أنها متوسطة. ففي عام 2017، حصلت مالي على الدرجة 31 من أصل 100 لتصنف في المرتبة 122 من بين 180 بلدا على مؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية. وكان هذا انخفاضاً بمقدار 6 درجات عن نتيجة العام السابق. ومع ذلك، حافظت البلاد على درجتها المتوسطة في تصنيف المخاطر الكامنة خلال السنوات الأربع الماضية. وقد أُجري تقييم للإدارة المالية كجزء من مرحلة التصميم وفقاً لمتطلبات الصندوق. وكانت مخاطر المشروع عند مرحلة التصميم متوسطة وستصبح منخفضة بمجرد تنفيذ تدابير التخفيف والضوابط الموصى بها (انظر الفقرة 48). وسيتولى الإدارة المالية هيكل إداري ومالي ومحاسبي ينسقه موظفون مؤهلون. وعلى المستوى الإقليمي، سيتم تقاسم هؤلاء الموظفين مع مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال وفقا للمواصفات والطرائق المنصوص عليها في دليل الإجراءات.

35- **المحاسبة.** ستستند نفقات المشروع إلى خطط العمل والميزانيات السنوية التي وافق عليها الصندوق. وسيستند نظام المحاسبة الخاص بالمشروع على مبادئ النظام المحاسبي الجديد لمنظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا. وسيتم تثبيت برامج محاسبة مؤتمتة على المستويين الوطني والإقليمي، وستضمن، بالإضافة إلى وظائف المحاسبة العامة، رصد الميزانية والإبلاغ المالي وفقاً لمعايير الصندوق. وسوف تدرج جميع إجراءات الإدارة المالية في دليل المشروع الذي أقره الصندوق.

36- **المراجعة الداخلية للحسابات.** بالإضافة إلى السلطات الوطنية المسؤولة عن المراجعة الداخلية للمشاريع، سيتم خلق وحدة مخصصة للمراجعة الداخلية مكرسة للعمليات التي يمولها الصندوق لضمان نهج مستند إلى المخاطر يمكن من خلاله تحديد نقاط القوة والضعف والتخفيف من المخاطر.

37- **المراجعة الخارجية للحسابات.** يتولى المراجعة الخارجية في مالي عموما شركات خاصة معينة دولياً تستخدم معايير المراجعة الدولية. وسيجري الكشف عن التقرير المالي الذي خضع للمراجعة علناً بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المنقحة للمراجعة في الصندوق.

38- **الضريبة.** ستُمَول الضرائب من أموال الصندوق. ووافق الصندوق على هذا الإجراء بناء على طلب حكومة مالي. وتماشياً مع الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية وتقييم أجراه الصندوق يؤكد أن الضرائب المرتبطة بالمشروع ليست مفرطة أو تمييزية أو غير معقولة على أي نحو آخر، سيستخدم تمويل الصندوق لتمويل الضرائب بمبلغ يقدر بنحو 3 ملايين دولار أمريكي. وفي هذه الحالة المحددة، من المتوقع أن يؤدي تمويل الضرائب إلى تحسين كفاءة تدفق الأموال ودعم تنفيذ المشاريع بشكل أكثر فعالية.

هاء- الإشراف

39- يخضع المشروع لإشراف نظام إدارة النتائج التشغيلية الجديد.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

40- يبلغ إجمالي تكاليف المشروع على مدى ست سنوات، بما في ذلك مخصصات زيادة التكاليف، 58 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يعادل 105.5 مليون دولار أمريكي. وتبلغ مخصصات زيادة التكاليف حوالي 3 مليارات فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (5 ملايين دولار أمريكي). وتضم هذه المبالغ ضرائب مجموعها 3 ملايين دولار أمريكي.

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب المكون والجهة الممولة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

المكون	*قرض الصندوق ومنحته*	*الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية*	*فجوة التمويل*	*مؤسسة التمويل الريفي*	*مؤسسة ABC Microfinance -Babyloan للتمويل الصغير*	*القطاع الخاص*	*المستفيدون*	*الحكومة*	*المجموع*	
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*	*%*
1. تطوير الخدمات المالية الريفية										
الدعم المؤسسي لتنفيذ السياسة الوطنية للتمويل الصغري	3.3	0.1	0.8	-	-	-	-	0.2	4.4	4.2
تعزيز الإدماج المالي الريفي	20.4	3.1	4.6	1.4	0.4	-	0.9	-	30.8	29.2
2. الاستثمار الإنتاجي في سلاسل القيمة										
تقديم الدعم التقني لإرساء وإحداث الشراكات	4.0	3.1	1.0	-	-	-	-	-	8.0	7.6
تقديم الدعم المالي لتنفيذ الشراكات	3.6	15.1	0.4	14	-	5.4	1.0	4.4	44.0	41.7
3. التنسيق والرصد والتقييم وإدارة المعرفة										
تنسيق المشروع وإدارته	13.3	0.3	3.3	-	-	-	-	-	16.9	16.1
الرصد والتقييم وإدارة المعرفة والاتصالات	1.1	-	0.3	-	-	-	-	-	1.4	1.3
المجموع	**45.7**	**21.6**	**10.4**	**15.5**	**0.4**	**5.4**	**1.9**	**4.6**	**105.5**	**100**

*سيتم تمويل المكونات على قدم المساواة من خلال القرض والمنحة.

باء- تمويل المشروع

41- فيما يلي خطة تمويل المشروع: (1) مساهمة الصندوق بمبلغ 45.7 مليون دولار أمريكي (43 في المائة من إجمالي التكاليف) بما في ذلك الضرائب؛ (2) مساهمة التعاون الدانمركي بمبلغ 21.6 مليون دولار أمريكي (21 في المائة)، منها 5.6 مليون دولار أمريكي مخصصة للتكيف مع تغير المناخ؛ (3) مساهمة مؤسسة التمويل الريفي بمبلغ 15.5 مليون دولار أمريكي (15 في المائة)؛ (4) مساهمة الشركاء من القطاع الخاص بمبلغ 5.4 مليون دولار أمريكي (5 في المائة)؛ (5) مساهمة مؤسسة ABC Microfinance-Babyloan للتمويل الصغير بمبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي (0.4 في المائة)؛ (6) مساهمة حكومة مالي بمبلغ 4.6 مليون دولار أمريكي (4 في المائة)؛ (7) مساهمة المستفيدين بمبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي (2 في المائة).

42- يمكن سد فجوة التمويل البالغة 10.4 مليون دولار أمريكي، أو 10 في المائة من إجمالي التكاليف، في إطار دورات لاحقة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (على أساس شروط التمويل التي يتم تحديدها وتخضع للإجراءات الداخلية والموافقة اللاحقة للمجلس التنفيذي) أو من خلال تمويل مشترك يحدد أثناء التنفيذ[2]. وسيكون التمويل من حكومة مالي على شكل مساهمة نقدية لبناء و/أو إعادة تأهيل البنية التحتية للطرق وتولي العمليات التدريجي من قبل وحدة ضبط ومراقبة مؤسسات التمويل الأصغر ومركز تعزيز ودعم مؤسسات التمويل الأصغر في سياق تحولها المؤسسي.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

فئة الانفاق	قرض الصندوق ومنحته		الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية		فجوة التمويل		مؤسسة التمويل الريفي		مؤسسة ABC Microfinance-Babyloan للتمويل الصغير		القطاع الخاص		المستفيدون		المقترض/الجهة النظيرة		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
أولا. التكاليف الاستثمارية																		
ألف – المعدات والمواد	1.5	78	-	2	0.4	19	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.9	2
باء – السلع والخدمات والمدخلات	7.1	64	1.0	9	2.8	25	-	-	-	-	-	-	-	-	0.2	2	11.1	11
جيم – التدريب	1.5	70	0.3	12	0.4	18	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.1	2
دال. الاستشارات																		
1. الدراسات	0.9	62	0.3	23	0.2	15	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.5	1
2. المساعدة التقنية	7.4	42	3.1	25	1.8	15	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12.4	12
المجموع الفرعي للاستشارات	8.3	60	3.5	25	2.1	15	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	13.8	13
واو. المنح والإعانات	15.5	25	16.6	27	1.9	3	15.5	25	0.4	1	5.4	9	1.9	3	4.4	7	61.5	58
مجموع التكاليف الاستثمارية	33.9	37	21.4	24	7.4	8	15.5	17	0.4	-	5.4	6	1.9	2	4.6	5	90.5	86
ثانيا. التكاليف المتكررة																		
ألف – المرتبات والتعويضات	11.2	79	0.2	2	2.8	20	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	14.2	13
باء – التكاليف التشغيلية	0.7	77	-	4	0.2	19	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.9	1
مجموع التكاليف المتكررة	11.9	79	0.3	2	3.0	20	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	15.1	14
المجموع	**45.7**	**43**	**21.6**	**20**	**10.4**	**10**	**15.5**	**15**	**0.4**	**-**	**5.4**	**5**	**1.9**	**2**	**4.6**	**4**	**105.5**	**100**

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

43- تظهر نتائج التحليل الاقتصادي والمالي أن أنشطة المشروع مربحة. بالنسبة للنماذج المختلفة التي تم وضعها، تتراوح معدلات العائد المالي الداخلي بين 13 في المائة و 71 في المائة، وهي أعلى بشكل واضح من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال. ويبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع 17.9 في المائة ويبلغ صافي القيمة الحالية، بتكلفة الفرصة الاقتصادية البديلة لرأس المال 6 في المائة، أي 50.7 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أو 87.8 مليون دولار أمريكي. وبالتالي، سيكون لهذا المشروع آثار إيجابية على الاقتصاد ككل، وخاصة على النساء والشباب، الذين يعدون المجموعات المستهدفة الرئيسية للمشروع.

دال– الاستدامة

44- يتجلى الغرض من ترتيبات تنفيذ المشروع في ضمان أن تصبح الآليات المؤسسية الرئيسية للإدماج المالي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم دائمة. ففي إطار المكون 1، سيساهم المشروع فيما يلي: (1) تحقيق

استقرار مستدام في وضع قطاع التمويل الأصغر من حيث التنظيم من خلال تعزيز قدرات الإشراف والرقابة على وحدة ضبط ومراقبة مؤسسات التمويل الأصغر؛ (2) تعزيز الجدوى المؤسسية والمالية لآلية إعادة التمويل؛ (3) إحداث ممارسات ابتكارية داخل مؤسسات التمويل الريفية لتشجيع الخدمات المالية الرقمية؛ (4) تعزيز قيادة مركز تعزيز ودعم مؤسسات التمويل الأصغر على نحو مستدام لتنسيق تدخلات القطاع، وذلك بالتواصل مع الشركاء التقنيين والماليين. وفي إطار المكون 2، سيقوم المشروع بما يلي: (1) تطوير الكفاءات التقنية لتعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية؛ (2) تعزيز الجدوى المؤسسية لمنظمات المنتجين؛ (3) إضفاء الطابع المهني على منظمات المنتجين في إدارة الأعمال ومعايير الإبلاغ؛ (4) تسهيل العلاقات التجارية المستدامة بين منظمات المنتجين والقطاع الخاص والمؤسسات المالية.

45- من خلال تضمين التمويل الخاص بالمناخ وبناء القدرات ذات الصلة لجميع الجهات الفاعلة كقضايا شاملة، سيمكن المشروع القطاع الخاص والجهات الفاعلة في التمويل الأصغر في مالي من تقييم أفضل لتعرضهم لمخاطر المناخ وإدارة مثل هذه المخاطر، مما يجعل الاستثمارات أكثر صمودا واستدامة.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

46- تتعلق عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ المشروع بشكل خاص بالوضع الذي يعيشه البلد وبعض القضايا الحساسة. وقد حُددت هذه المخاطر بشكل واضح واتخذت تدابير التخفيف منها. وصنّف المشروع باعتباره عملية من الفئة "باء" من وجهة نظر بيئية واجتماعية، ويقع تحت فئة مخاطر المناخ "المعتدلة".

47- فيما يتعلق بالإدارة المالية، ترتبط المخاطر الرئيسية بالتوظيف وقدرة الموظفين وضعف نظام المراجعة الداخلي. وتتمثل تدابير التخفيف الرئيسية التي ينبغي تنفيذها فيما يلي: (1) ترشيح الصندوق لمراقب لتعيين الموظفين لضمان الجودة والشفافية؛ (2) المشاركة في بعثات الإشراف من جانب الصندوق والحكومة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية؛ (3) إنشاء وحدة داخلية لمراجعة الحسابات؛ (4) بناء القدرات، ولا سيما بالنسبة للموظفين اللامركزين على المستوى الإقليمي.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

48- يتماشى تصميم وتنفيذ المشروع مع ما يلي: (1) الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، والذي يدعو إلى دعم التحول الريفي المستدام والشامل؛ (2) المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن التمويل الريفي، والقطاع الزراعي الخاص، وتعزيز الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، والتمايز بين الجنسين، والتغذية، والصمود في وجه تغير المناخ والإجراءات الاجتماعية والبيئية.

باء- المواءمة والتنسيق

49- يتماشى المشروع مع أهداف خطة التمويل الأصغر الوطنية كما يلي: (1) بناء قطاع التمويل الصغير الذي يمكنه أن يساهم بشكل فعال في تحسين الظروف المعيشية للأسر؛ (2) تحديد أولويات قطاعات الإنتاج التي تولد الدخل وفرص العمل للنساء والشباب؛ (3) إعادة هيكلة القطاع. كما يتماشى المشروع مع توجهات

القطاع المنصوص عليها في الإطار الاستراتيجي للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة للفترة 2016-2018. وينص هذا الإطار، في جملة أمور، على توحيد ودعم القطاع المالي، بما في ذلك التمويل الصغير، وتحسين نظام إدارة المالية العامة في إطار استقرار الاقتصاد الكلي. ويتبع المشروع، في إطار المكون 2، سياسة تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال دمج الصمود في وجه تغير المناخ، فإن المشروع يتماشى أيضاً مع المساهمة الوطنية المؤكدة لتعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومكافحة الاحتباس الحراري على نحو فعال.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

50- استنادًا إلى المكاسب المولدة عن برنامج التمويل الريفي الصغري وبالتوافق مع مشروع التدريب المهني لشباب الريف ودعم العمالة وريادة الأعمال، سيقوم المشروع بتوسيع نطاق ما يلي:

(1) نهج تقديم التدريب الاجتماعي والاقتصادي للفئات المحرومة، والذي مكن أكثر من 000 100 شخص من ذوي الدخل المنخفض، خاصة النساء، من الدخول إلى النظام المصرفي. وسيساهم المشروع في تحقيق المستوى الأمثل من هذا النهج من خلال الاستفادة من أدوات نشر الوعي المالي وتسهيل اكتساب المشغلين المحليين لها. وسيتم مواءمة هذه المنهجية مع منهج مشروع التدريب المهني لشباب الريف، ودعم العمالة وريادة الأعمال بغرض دعم ريادة الأعمال بين شباب الريف، من أجل تحقيق المزيد من الإدماج المالي الريفي. ومن خلال توسيع نطاق هذا النهج، سيصل المشروع إلى 000 300 شخص إضافي من الفقراء الريفيين.

(2) توفير الائتمان متوسط الأجل المتاح لبرنامج التمويل الريفي الصغري في إقليم سيغو، والذي أثبت أهميته فيما يتعلق بحاجة أصحاب الحيازات الصغيرة والمجهزين إلى الأجهزة؛

(3) وصول مؤسسات التمويل الريفي إلى موارد قابلة للقرض لتوسيع وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الائتمان؛

(4) استخدام منصة التمويل الجماعي لتعبئة تحويلات المهاجرين (Babyloan) لتمويل الأنشطة المولدة للدخل والمشروعات الريفية الصغيرة المدعومة من مشروع التدريب المهني لشباب الريف ودعم العمالة وريادة الأعمال.

51- بالإضافة إلى ذلك، يعد هذا المشروع أول مشروع في مالي يقترح نهجاً متماسكاً للخدمات المالية، يشمل جميع الجهات الفاعلة في القطاع، للاستثمار في التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية.

دال- الانخراط في السياسات

52- سيستمر المشروع في الدعم المؤسسي المقدم من برنامج التمويل الريفي الصغري، وخاصة تنفيذ خطة العمل الوطنية للتمويل الشمولي. وسيساهم في التنسيق بين الهياكل المسؤولة عن القطاع المالي وسيعزز الحوار السياسي المهيكل بين مختلف الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة وممثلي الحكومة بشأن المواضيع المتعلقة بتحسين البيئة الاقتصادية للأنشطة الزراعية (مثل سياسات التمويل الصغير، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص، وسياسة التجارة والتعريفات).

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

53- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية مالي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول من هذه الوثيقة.

54- وجمهورية مالي مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

55- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

56- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مالي قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته خمسة عشرة مليونا وسبعمائة وخمسون ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 750 15 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مالي منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها خمسة عشرة مليونا وسبعمائة وخمسون ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 750 15 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

Projet de financement inclusif des filières agricoles

(Négociations conclues le 5 avril 2018)

Numéro du prêt: _____

Numéro du don DSF: _____

Nom du projet: Projet de financement inclusif des filières agricoles (INCLUSIF) ("le projet")

La République du Mali ("l'Emprunteur/Bénéficiaire")

et

Le Fonds International de Développement Agricole ("le Fonds'' ou "le FIDA")

(désignés individuellement par "la Partie'' et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

PREAMBULE

ATTENDU QUE le projet est conçu sur une durée de six ans;

ATTENDU QUE le Fonds a accepté d'accorder un prêt et un don au titre du cadre de soutenabilité de la dette à l'Emprunteur/Bénéficiaire pour contribuer au financement du projet, conformément aux modalités et conditions établies dans le présent Accord;

ATTENDU QUE l'Agence Danoise pour le Développement International (DANIDA) a accepté de contribuer au financement du projet pour un montant de 21,6 millions de dollars des Etats Unis (USD), conformément aux modalités et conditions qui seront précisées dans l'accord entre l'Emprunteur/Bénéficiaire et DANIDA;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent Accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1) et le tableau d'affectation des fonds (annexe 2).

2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, amendées en avril 2014 et toutes éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent Accord. Aux fins du présent Accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur/Bénéficiaire un prêt et un don au titre du cadre de soutenabilité de la dette ("le financement"), que l'Emprunteur/Bénéficiaire utilise aux fins de l'exécution du projet, conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

Section B

1. A. Le montant du prêt est de quinze millions sept cent cinquante mille droits de tirage spéciaux (15 750 000 DTS).

B. Le montant du don au titre du cadre de soutenabilité de la dette est de quinze millions sept cent cinquante mille droits de tirage spéciaux (15 750 000 DTS).

2. Le prêt est accordé à des conditions particulièrement favorables, est exempt d'intérêts mais est assorti d'une commission de service de trois quarts de point (0,75%) l'an exigible chaque semestre dans la monnaie de paiement des frais de service du prêt; et est assorti d'un délai de remboursement de quarante (40) ans, dont un différé d'amortissement de dix (10) ans, à compter de la date d'approbation du prêt par le Conseil d'administration du Fonds.

3. La monnaie de paiement au titre du service du prêt est l'Euro.

4. L'exercice financier débute le 1er janvier et se termine le 31 décembre.

5. Le remboursement du principal et le paiement des intérêts de la commission de service sont exigibles le 1er avril et le 1er octobre de chaque année.

6. Un compte désigné est ouvert par l'Emprunteur/Bénéficiaire auprès d'un établissement bancaire de bonne réputation.

7. L'Emprunteur/Bénéficiaire fournit des fonds de contrepartie en numéraires aux fins du projet pour un montant d'environ quatre millions six cent mille dollars des Etats Unis (USD 4 600 000), étalé sur la durée du projet comme suit:

i) première année 460 000 USD soit 10%;

ii) deuxième année 763 000 USD soit 16,6%;

iii) troisième année 1 127 600 USD soit 24,6%;

iv) quatrième année 1 251 200 USD soit 27,2%;

v) cinquième année 621 000 USD soit 13,5%; et

vi) sixième année 377 200 USD soit 8,1%.

8. Un compte est ouvert par l'Emprunteur/Bénéficiaire pour recevoir les fonds de contrepartie dans un établissement bancaire de bonne réputation.

Section C

1. L'agent principal du projet est le Ministère en charge de l'Agriculture.

2. La date d'achèvement du projet est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du financement et la supervision du projet.

Section E

1. Le Fonds permet au projet d'effectuer des retraits afin de couvrir les coûts de démarrage afférents aux catégories 1, 3, 4 et 6 du tableau d'affectation des fonds de l'Annexe 2 au présent Accord, encourus avant la satisfaction des conditions générales et spécifiques préalables aux retraits, qui ne doivent pas dépasser un montant total équivalant à 200 000 DTS.

2. Les éléments suivants constituent des conditions spécifiques additionnelles préalables aux retraits supplémentaires:

i) le manuel des procédures administratives et financières du projet ainsi que le manuel d' opérations sont préparés par le projet et validés par le FIDA;

ii) le personnel clé a été recruté soit un expert en finance inclusive, une expert secteur privé rural, un expert en adaptation au changement climatique, un responsable suivi-évaluation et un responsable administratif et financier;

iii) le compte désigné, le compte réceptacle des fonds de contrepartie ainsi que le compte réceptacle des fonds de démarrage ont été ouverts;

iv) le changement de statut de la Cellule de Contrôle et de Surveillance des Systèmes Financiers Décentralisés (CCS/SFD) est inscrit dans le Programme de Travail du Gouvernement (PTG) au titre du second semestre 2018; et

v) le mécanisme de refinancement des Institutions de finance rurale (IFRs) a été institutionnalisé, par décret ou par arrêté.

2. Le présent Accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur/Bénéficiaire.

3. Toutes les communications ayant trait au présent Accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur/Bénéficiaire:

Ministre de l'Economie et des Finances de la République du Mali
Ministère de l'Economie et des Finances
Hamdallaye ACI 2000
BP 234
Bamako, Mali
Tel:(+223) 20 22 58 58 / 20 22 58 06
Fax: (+223) 20 22 19 14 / 20 22 16 54

Pour le Fonds:

Le Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord, en date du _____, a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur/Bénéficiaire.

LA REPUBLIQUE DU MALI

_____
(Nom du représentant autorisé)
(titre du représentant autorisé)

FONDS INTERNATIONAL
POUR LE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

_____
Gilbert F. Houngbo
Président

Annexe 1

Description du projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du projet

1. Population cible. Le projet touchera 440 000 bénéficiaires directs issus des groupes démunis, des exploitations familiales rurales, des organisations professionnelles (coopératives, unions, fédérations) et des entreprises du secteur privé agricole. L'approche sera favorable aux femmes et aux jeunes (18 à 40 ans) qui représenteront respectivement au moins 50% de l'effectif touché.

2. Finalité. Le projet a pour finalité l'accroissement de l'inclusion financière des petits producteurs et des petites et moyennes entreprises (PME) agro-alimentaires au Mali. A terme, le projet contribuera à: i) bancariser 440 000 petits producteurs et 360 organisations professionnelles agricoles à l'échelle de la zone d'intervention; ii) développer et pérenniser cinq produits financiers en épargne, crédit et micro-assurance; iii) développer avec les institutions financières rurales (IFR) un portefeuille de crédit rural d'au moins 20 milliards de francs CFA d'encours à la fin du projet; iv) mobiliser 5 milliards de francs CFA d'épargne auprès des petits déposants; v) renforcer les capacités de 36 000 petits producteurs dans les partenariats avec le secteur privé et augmenter les revenus d'au moins 22 000 petits producteurs dans les organisations et de 4 500 jeunes ruraux dans les activités génératrices de revenus et les microentreprises rurales; et vi) réaliser l'autonomie opérationnelle de 6 IFR.

L'intégration d'un financement dédié à l'adaptation au changement climatique permettra par ailleurs l'accès à des financements pour l'adaptation à plus de 40 000 producteurs; la meilleure prise en compte des risques climatiques dans le plan d'actions de la politique nationale de développement de microfinance et la création d'un dispositif national (charte verte) pour la prise en compte des critères climatiques, mais aussi environnementaux, sociaux et de gouvernance par les systèmes financiers décentralisés (SFD) maliens.

3. Objectifs. L'objectif de développement du projet est d'accroître l'inclusion financière des petits producteurs, de leurs organisations et des petites et moyennes entreprises agroalimentaires au Mali.

4. Composantes. Le projet comprend les composantes suivantes:

4.1 Composante A. Développement des services financiers ruraux. L'objectif de cette composante est d'améliorer l'accès des petits producteurs et de leurs organisations à des services financiers adaptés. Sa mise en œuvre aura un impact en zone rurale où elle contribuera à porter l'inclusion financière de 20% actuellement à 35% en 2024. Elle impactera également la qualité de la demande dans le cadre de l'éducation financière des groupes-cibles et des PME avec un effet direct sur la qualité des portefeuilles et la viabilité de l'offre.

Pour ce faire, le projet continuera à intervenir pour l'assainissement du secteur de la microfinance par un appui institutionnel à la mise en œuvre du plan d'actions de la politique nationale de développement de la microfinance (PNMF), dans l'augmentation de la ressource prêtable aux SFD par la capitalisation et l'appui au fonctionnement d'un mécanisme de refinancement durable des SFD, dans l'appui au développement de nouveaux produits (micro-leasing, assurance, produits financiers verts), à la mobilisation de la petite épargne rurale, et dans la modernisation des SFD par la digitalisation des opérations et l'utilisation de la téléphonie mobile.

4.2 Composante B. Investissements productifs dans les filières. L'objectif de cette composante est de développer des partenariats productifs rentables et durables entre le secteur privé composé majoritairement d'organisations de producteurs (OP) soutenus dans la composante A, et les systèmes financiers.

Les interventions du projet consisteront à renforcer les capacités des OP et des PME à s'engager dans des partenariats, et à mettre en place: a) un dispositif d'appui technique pour la contractualisation entre acteurs et le montage, le financement et le suivi de plans d'affaires; et b) un dispositif de financement des investissements. Des facilitations seront prévues pour encourager les acteurs à s'engager dans des investissements plus résilients et durables.

4.3 Composante C. Coordination, suivi-évaluation et gestion des savoirs. Cette composante portera l'ensemble des dispositifs de planification technique et de coordination opérationnelle, de gestion administrative et fiduciaire, de suivi-évaluation, communication et capitalisation. Son fonctionnement sera régi par les arrangements définis dans le cadre d'une approche-programme avec les autres projets du portefeuille, et se réfèrera aux manuels et supports de mise en œuvre développés à cet effet.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. Approche de mise en œuvre

5. Le projet a été préparé pour un démarrage de ses activités dès l'achèvement du Programme de Microfinance Rurale (PMR) en septembre 2018. Sa mise en œuvre reposera sur des principes permettant de mettre à l'échelle les acquis du PMR et du Programme d'appui à la croissance économique et promotion de l'emploi stimulées par le secteur privé (PACEPEP) financé par la coopération danoise, qui cofinancera également INCLUSIF.

INCLUSIF promouvra une approche innovante d'entrepreneuriat rural et d'inclusion financière pour les petits producteurs ainsi que de partenariat et de contractualisation entre OP et PME. Ainsi, il: i) mettra à l'échelle l'approche d'inclusion économique et financière des groupes démunis et le mécanisme de refinancement permettant aux SFD ruraux de distribuer du crédit au plus grand nombre des petits producteurs, en particulier les femmes et les jeunes tout en encourageant la mobilisation de l'épargne auprès de ces derniers; ii) renforcera la gouvernance des organisations professionnelles agricoles et des PME, leur capacité de gestion, ainsi que leur capacité d'endettement et de solvabilité dans les partenariats productifs et vis-à-vis des institutions financières; iii) facilitera l'accès aux opportunités d'alliances commerciales, de co-investissement et de co-entreprise avec le secteur privé, quelle que soit la filière agricole; et iv) facilitera la capitalisation des PME et leurs accès aux crédits bancaires.

La mise en œuvre du projet notamment dans sa composante B reposera également sur des plans d'affaires garantissant le retour sur investissement. Sous cet angle, l'approche du projet se veut pédagogique et vise à terme l'appropriation par les OP et les PME des bonnes pratiques de planification et de gestion d'investissement dans une vision de croissance et d'autonomie financière ainsi qu'une intégration durable des acteurs des filières.

Les composantes A et B seront reliées par des instruments financiers dont le montage vise à garantir l'accès durable des OP composées de petits producteurs au financement des IFR. Les incitations financières prévues dans la composante B permettront aux OP et à leurs partenaires privés de lever les contraintes d'accès aux services financiers productifs, et de devenir sur le long terme des clients solvables des IFR.

INCLUSIF prévoit de plus la prise en compte transversale des préoccupations climatiques, en facilitant à ses cibles l'accès à des investissements liés à l'adaptation au changement climatique. Le projet intègrera les facteurs environnementaux, sociaux et de gouvernance (critères ESG) de façon concrète dans les stratégies des partenaires privés du projet (PME et SFD), en permettant de les orienter vers une philosophie d'investissement responsable, en ligne avec les recommandations de la note sur les procédures environnementales, sociales et climatiques du FIDA.

De par son envergure, et à travers l'engagement de l'ensemble des acteurs impliqués dans le financement agricole, INCLUSIF va permettre d'accompagner la transition du secteur agricole attendue par le Programme de Développement Agricole (PDA) au Mali.

B. Cadre organisationnel

6. Le projet sera placé: i) sous la tutelle administrative et opérationnelle du Ministère de l'agriculture qui sera maître d'ouvrage, et ii) sous la tutelle institutionnelle du Ministère de la promotion de l'investissement et du secteur privé (MPISP) qui présidera le Comité de pilotage (CP). Un point focal sera établi au Ministère de l'économie et des finances pour le suivi des actions d'appui à l'assainissement et au renforcement du contrôle et de la surveillance du secteur de la microfinance.

Le projet amorcera la mise en place d'une gestion programmatique du portefeuille du FIDA au Mali afin d'améliorer l'efficacité des allocations, la performance et l'impact des projets. Cette approche-programme débutera par: i) l'instauration de fonctions permanentes d'ingénierie de projet à l'échelle du Programme-pays; et ii) la mutualisation ciblée avec le Projet de formation professionnelle, d'insertion et d'appui à l'entrepreneuriat des jeunes ruraux (FIER) de compétences et de moyens dans les dispositifs de mise en œuvre des activités sur le terrain. Les deux projets emménageront ensemble dans un siège commun à Bamako et auront des antennes conjointes dans les régions. Ces antennes seront domiciliées au sein des conseils régionaux.

La mise en œuvre du projet reposera pour une large part sur des prestations externes qui seront exécutées par: i) des organisations non-gouvernementales (ONG) nationales pour la capacitation socioéconomique et la sensibilisation au risque climatique des groupes démunis, le renforcement des capacités des OP dans le cadre des partenariats productifs, l'appui à la préparation des plans d'affaires pour les jeunes entrepreneurs ruraux et les partenariats axés sur la contractualisation simple; ii) des bureaux d'étude nationaux pour la facilitation des partenariats de co-investissement et de coentreprise, l'appui à la préparation et à la mise en œuvre des plans d'affaires pour les partenariats publics-privés-producteurs (4P) et les co-entreprises; et iii) des bureaux d'étude internationaux pour l'Assistance technique à la mise en œuvre de la composante B, l'appui à la digitalisation des services financiers et au développement de méthodologies pour les produits financiers, ainsi que l'appui aux SFD, OP et PME à conduire leur propre analyse de vulnérabilité au changement climatique et à identifier les opportunités d'adaptation permettant d'y répondre.

C. Planification, suivi-évaluation, apprentissage et gestion des savoirs.

7. Planification. La planification des activités se fera à travers l'élaboration de Programmes de travail et de budgets annuels (PTBA). Elle permettra d'effectuer un séquençage des activités sur une base annuelle et d'assurer une allocation adéquate des ressources financières pour atteindre les résultats. L'élaboration des PTBA se fera de manière participative, impliquant l'ensemble des parties prenantes afin de s'assurer: i) que les objectifs fixés soient partagés par tous les acteurs concernés; ii) que les activités et stratégies opérationnelles mises en œuvre concourent bien à l'atteinte desdits

objectifs; et iii) que chaque acteur prenne conscience des rôles qu'il doit jouer dans la mise en œuvre des PTBA.

8. Système de suivi-évaluation (SSE). Le SSE du projet sera développé conformément à l'approche-programme en lien avec le projet FIER et relié au SSE du portefeuille. Il sera configuré pour fournir les informations et analyses utiles pour le pilotage de l'exécution, les revues et l'évaluation du projet. Il constituera un outil pour la gestion axée sur les résultats (GAR).

9. Gestion des savoirs. INCLUSIF est un projet d'envergure, qui se propose à la fois de mettre à l'échelle les acquis du PMR et du PACEPEP, et de développer des approches innovantes d'inclusion financière en milieu rural, tout en promouvant la prise en compte des risques climatiques et le respect des critères environnementaux, sociaux et de gouvernance. Le suivi et l'évaluation des activités, produits, effets et impacts des interventions du projet permettront d'identifier ses succès et limites, et leurs moteurs, et constitueront ainsi la base du processus d'apprentissage du projet. En articulant la mise en œuvre des activités, le suivi-évaluation, la gestion des savoirs, et la communication, INCLUSIF mettra en place les mécanismes permettant de capitaliser et valoriser les connaissances et enseignements issus de ses expériences, au profit de l'ensemble des acteurs impliqués dans sa mise en œuvre.

D. Gestion financière, passation des marchés et gouvernance.

Le dispositif de gestion s'appuiera sur une organisation administrative, financière et comptable animée par un service doté d'un personnel qualifié. Au niveau régional ce personnel sera mutualisé avec celui du projet FIER au sein des Conseils régionaux suivant les spécifications et modalités définies dans le manuel de procédures. Le manuel de procédures du projet FIER sera alors révisé pour y intégrer les fonctions et responsabilités partagées au niveau national.

10. Gestion financière. La gestion financière du projet reposera sur un système de suivi financier à quatre piliers: i) le suivi des ressources financières; ii) le suivi budgétaire; iii) le suivi comptable; et iv) le suivi physique et financier. Le risque de gestion financière du projet est jugé modéré à la conception. Ce risque sera atténué par le respect des procédures prévues par le FIDA en matière de suivi, avec la fourniture régulières d'informations précises sur l'état du financement. Les éléments d'atténuation seront assurés par: i) le suivi conjoint du Gouvernement (Ministère de l'agriculture) et du FIDA; ii) l'audit interne assuré par l'auditeur du Programme-pays; iii) les audits annuels externes; iv) le suivi et le contrôle des finances publiques assurés par les autorités dans le cadre de leurs prérogatives, et suivant le planning annuel de leurs activités; v) le processus de réajustement et de renforcement des capacités des antennes régionales.

11. Passation des marchés. Les travaux et fournitures ainsi que les services de consultants nécessaires au projet et financés sur ses ressources seront livrés conformément au code de passation des marchés en vigueur au Mali, dans la mesure de son alignement sur les dispositions de passation de marché prévues par le FIDA. Dans le cadre des partenariats productifs et de la promotion des activités génératrices de revenus (AGR) et micro entreprises rurales (MER), les bénéficiaires (OP, jeunes promoteurs d'entreprises rurales) seront impliqués dans la passation des marchés selon des modalités spécifiques définies dans les manuels.

12. Gouvernance. Le projet appliquera les principes de bonne gouvernance et de transparence: i) dans le cadre de l'appui à la Cellule de contrôle et de surveillance des SFD pour l'assainissement du secteur de la microfinance et le respect de la règlementation; ii) par l'implication des collectivités territoriales décentralisées dans la réalisation des infrastructures de désenclavement pour la mise en œuvre des partenariats

productifs; iii) à travers la participation des élus locaux dans les processus de planification et d'évaluation des investissements du projet; iv) par l'exercice de la maîtrise d'ouvrage des OP et des jeunes ruraux pour la mise en œuvre des plans d'affaires des partenariats productifs, des AGR et MER; v) à travers le dispositif de suivi du respect par les OP de leurs statuts et règlements intérieurs, notamment en ce qui concerne le renouvellement des organes élus; et vi) le respect strict des procédures en matière de gestion financière et de passation des marchés.

13. Supervision. La supervision du projet sera régie par le nouveau système de gestion des résultats opérationnels (ORMS). Ce système informatisé et connecté facilitera la mise à jour des données et informations sur l'état d'avancement du projet qui sera systématiquement disponible en ligne.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. Affectation des produits du prêt et du don au titre du cadre de soutenabilité de la dette. a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur les produits du prêt et du don au titre du cadre de soutenabilité de la dette ainsi que les montants du prêt et du don au titre du cadre de soutenabilité de la dette affectés à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégorie	Montant alloué au titre du prêt du Fonds (exprimé en DTS)	Montant alloué au titre du don au titre du cadre de soutenabilité de la dette du Fonds (exprimé en DTS)	Pourcentage
1. Equipement et matériels	450 000	450 000	100% TTC
2. Biens, services et intrants	2 220 000	2 220 000	100% TTC
3. Formations	460 000	460 000	100% TTC
4. Consultations	2 570 000	2 570 000	100% TTC
5. Dons et subventions	4 800 000	4 800 000	100% TTC et Hors Contribution des Bénéficiaires et du Gouvernement
6. Salaires et indemnités	3 670 000	3 670 000	100%
Non alloué	1 580 000	1 580 000	
TOTAL	15 750 000	15 750 000	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

i) la catégorie Equipement et matériels inclut les véhicules;

ii) la catégorie Formations inclut les ateliers;

iii) la catégorie Salaires et indemnités inclut les couts de fonctionnement; et

iv) la catégorie Dons et subventions est destinée à cofinancer les projets des jeunes et les plans d'affaires des organisations professionnelles et des petites et moyennes entreprises.

2. Coûts de démarrage. Les retraits effectués afin de couvrir les coûts de démarrage afférents aux catégories 1, 3, 4 et 6 encourus avant la satisfaction des conditions générales préalables aux retraits ne doivent pas dépasser un montant total équivalant à 200 000 DTS.

Logical framework and theory of change

Summary/ Results	Key indicators[3&4]				Means of verification			Assumptions
	Item	Baseline	Midterm	Completion	Sources	Frequency	Responsibilities	
Overall objective								
Contribute to poverty reduction and rural economic growth	1. Number of people experiencing economic mobility *[5]	0	200 000	320 000	Impact evaluation	Years 1, 3 and 6	IFAD & Government	
Project development objective								
Increase financial inclusion for smallholders and their organizations	2. Number of beneficiaries receiving services promoted by the project *[6] (ORMS 1)	0	250 000	440 000	Project M&E	Quarterly	Project coordination unit (PCU)	• Implementation of microfinance policy and smallholder financial inclusion strategy • Smallholder creditworthiness • Savings capacity of smallholders
	3. Volume of credit obtained by smallholders	XOF 8 billion	XOF 14 billion	XOF 20 billion	M&E and RFI reporting	Annually	RFI, RFS and PCU	
	4. Volume of savings mobilized from small-scale depositors	XOF 120 million	XOF 2 billion	XOF 5 billion	M&E and RFI reporting	Annually	RFI, RFS and PCU	
Outcome 1: Access by smallholders and their organizations to adapted financial services is improved	5. Increase in smallholders within the portfolio of partner MFIs (% and number) (ORMS 1.2.5)	25%	30%	35%	M&E and RFI reporting	Annually	MFIs and PCU	• Matching supply to demand for financial products • Interest by RFI to take on the rural market and strengthen their presence • Ongoing sector restructuring • Regulatory compliance by MFIs
	6. Number of partner rural MFIs having achieved operational viability (OSS ≥130%) (ORMS 1.2.7)	0	2	6	M&E and MFIs	Annually	CCS-SFD and PCU	
	7. Number of IGAs and RMEs accessing support services and financial services (ORMS 2.1.1)	0	2 000	4 500	M&E FIER and M&E INCLUSIF	Annually	M&E	
Output 1.1: Institutional environment for DFS operations is improved	8. Number of partner rural MFIs up to date on new regulatory directives (ORMS 1.1.6)	5	12	12	CCS-SFD	Semi-annually	CCS, DFS and PCU	
	9. Number of partners with portfolio at risk >30 days less than 5% (ORMS 1.2.6)	3	5	10	CCS-SFD	Quarterly	CCS, MFIs and PCU	
Output 1.2: Diversified, permanent and inclusive	10. Number of new financial products developed	0	3	5	MFI partners	Annually	MFIs and PCU	

[3] Disaggregated by gender and age (men, women and young people ages 15-40) and by value chain, to the extent possible.
[4] * Core indicators from the Operational Results Management System (ORMS, previously RIMS)
[5] Projection from IFAD impact assessments of the number of rural people experiencing changes in economic status (10% or more) including income, consumption, wealth, food diversity or nutrition (Taking IFAD's Results and Impact Management System (RIMS) to the Next Level, IFAD, April 2017)
[6] Of which men, women and young people; beneficiaries of sustainable environmental actions and beneficiaries of nutrition actions

Summary/ Results	Key indicators[3&4]				Means of verification			Assumptions
	Item	Baseline	Midterm	Completion	Sources	Frequency	Responsibilities	
financial services and products are developed	11. Percentage of users of rural MFIs adopting new products	0%	30%	50%	M&E and MFI partners	Annually	MFIs and PCU	
	12. Number of users resilient to climate change	0	25.000	40.000	M&E and project reports	Annually	Service providers and PCU	
	13. Number of users receiving financial education (ORMS 1.1.6)	0	150.000	300 000	Project	Annually	Service providers and PCU	
Outcome 2: Producers organizations (POs) develop profitable and sustainable productive partnerships with the private sector and financial systems	14. Number of POs supported and engaged in partnerships with private entities* (ORMS 2.1.1 and 2.2.3)	0	150	360	M&E and project reports	Semi-annually	Service providers and PCU	• Enabling business environment for PO-private sector partnerships • Availability of technical service providers to support development of productive partnerships • Market opportunities
	15. Number of producers reporting an increase in sales	0	7 000	22 000	Specific survey	Annually	Service providers and PCU	
	16. Increase in the turnover of the SMEs benefiting from the project	0	50%	150%	M&E and project reports	Annually	Service providers and PCU	
Output 2.1: Organizational and business capacities of POs and SMEs are strengthened	17. Number of producers trained in partnerships	0	20 000	36 000	M&E and project reports	Quarterly	Service providers and PCU	
	18. Number of POs with an accounting and operational management system	0	30	50	Service providers M&E	Semi-annually	Service providers and PCU	
	19.Number of SMEs strengthened	0	40	110	M&E and project reports	Annually	Service providers and PCU	
Output 2.2: POs et SMEs benefit from private sector financing and facilitated access to credit	20. Number of POs with access to credit under productive partnerships	0	150	310	M&E and project reports	Quarterly	Service providers and PCU	
	21. Number of business plans having mobilized private sector financing	0	30	60	M&E and project reports	Quarterly	Service providers and PCU	
	22. Financial amount brought by the private sector	0	2 USD M	5.4 USD M	M&E and project reports	Annually	Service providers and PCU	

INCLUSIF project - Theory of change